

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

بإصدار قانون سوق رأس المال

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

- يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم سوق رأس المال
- وتسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

(المادة الثانية)

- يقصد في تطبيق أحكام القانون المرافق « بالهيئة » أو الجهة الادارية أينما وردتا في هذا القانون ولائحته التنفيذية أو القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية « الهيئة العامة لسوق المال » ، ويقصد برئيس الهيئة « رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال » ويقصد بالوزير « وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية » .

(المادة الثالثة)

- يصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على عرض رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

والى أن تصدر اللائحة التنفيذية والقرارات المنفذة لهذا القانون يستمر العمل بالأحكام والقواعد والنظم القائمة في تاريخ العمل به فيما لا يتعارض مع أحكامه .

(المادة الرابعة)

دون اخلال بحكم المادة (٢٥) من القانون المرافق ، يلغى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية .
ويلغى كل حكم مخالف لأحكام القانون المرافق .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ذى الحجة سنة ١٤١٢هـ

(الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٩٢م) .

حسنى مبارك

قانون سوق رأس المال

الباب الأول

اصدار الأوراق المالية

مادة ١ - يقسم رأس مال شركة المساهمة وحصص الشركاء غير المتضامنين في شركات التوصية بالأسهم الى أسهم اسمية متساوية القيمة ، ومع ذلك يجوز للشركة اصدار أسهم لحاملها في الحدود ووفقا للشروط والأوضاع والاجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية ، ولا يكون لحاملي هذه الأسهم الحق في التصويت في الجمعيات العامة .

ويحدد نظام الشركة قيمة السهم الاسمية بحيث لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على ألف جنيه ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة .

ويجوز اصدار أسهم جديدة عند زيادة رأس المال بقيمة مغايرة لقيمة الأسهم من الاصدارات السابقة ، وتكون للأسهم الجديدة ذات حقوق والتزامات أسهم الاصدارات السابقة .

وتبين اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات الأسهم من بيانات ، وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة وما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

كما تبين اللائحة التنفيذية الأحكام الخاصة بطرح الأسهم في اكتاب عام .
مادة ٢ - على كل شركة ترغب في اصدار أوراق مالية أن تخطر الهيئة بذلك ، فاذا لم تعترض الهيئة خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ الاخطار كان للشركة السير في اجراءات الاصدار ، وذلك دون اخلال بأي حكم آخر في هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية بيانات الاخطار والمستندات التي ترفق به .

مادة ٣ - يشترط لاصدار أسهم مقابل حصة عينية أو بمناسبة الاندماج أن تكون قيمة هذه الأسهم مطابقة لقيمة الحصة أو الحقوق المندمجة كما حددتها لجنة التقييم المختصة وذلك دون اخلال بحق أصحاب الشأن في التظلم لدى لجنة التظلمات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا القانون من التحديد الذي قرره لجنة التقييم . وفقا للأوضاع والاجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية .

ومع ذلك يجوز لمقدم الحصة العينية أن يؤدي الفرق نقدا كما يجوز له أن يسحب .

وفي جميع الأحوال لا يجوز اصدار هذه الأسهم الا بعد فوات ميعاد التظلم أو البت فيه .

مادة ٤ - لا يجوز طرح أوراق مالية لأية شركة بما في ذلك شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع العام في اكتاب عام للجمهور الا بناء على نشرة اكتاب معتمدة من الهيئة يتم نشرها في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار ، احدهما على الأقل باللغة العربية .

ويجب أن تحرر نشرة الاكتاب وفقا للنماذج التي تعدها الهيئة .

مادة ٥ - يجب أن تتضمن نشرة الاكتاب في أسهم الشركة عند تأسيسها الافصاح عن البيانات الآتية :

- (أ) غرض الشركة ومدتها .
- (ب) رأس مال الشركة المصدر والمدفوع .
- (ج) مواصفات الأسهم المطروحة ومميزاتها وشروط طرحها .
- (د) أسماء المؤسسين ومقدار مساهمة كل منهم وبيان الحصص العينية أن وجدت .

(هـ) خطة الشركة فى استخدام الأموال المتحصلة من الاكتتاب فى الأسهم المطروحة وتوقعاتها بالنسبة لنتائج استخدام الأموال .

(و) أماكن الحصول على نشرة الاكتتاب المعتمدة من الهيئة .

(ز) أية بيانات تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب الأخرى بالإضافة الى البيانات المشار إليها فى الفقرة السابقة الإفصاح عن البيانات الآتية :

(أ) سابقة أعمال الشركة .

(ب) أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسئولين بها وخبراتهم .

(ج) أسماء حاملى الأسهم الاسمية الذين يملك كل منهم أكثر من ٥٪ من أسهم الشركة ونسبة ما يملكه كل منهم .

(د) موجز للقوائم والبيانات المالية المعتمدة من مراقبى الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة أو عن المدة من تاريخ تأسيس الشركة أيهما أقل والمعدة طبقاً لقواعد الإفصاح التى تبينها اللائحة التنفيذية والنماذج التى تضعها الهيئة .

مادة ٦ - على كل شركة طرحت أوراقا مالية لها فى اكتتاب عام أن تقدم على مسئوليتها الى الهيئة تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التى تفصح عن المركز المالى الصحيح لها .

وتعد الميزانية وغيرها من القوائم المالية للشركة طبقاً للمعايير المحاسبية ولقواعد المراجعة التى تحددها أو تحيل إليها اللائحة التنفيذية .

وتخطر الهيئة بالميزانية والقوائم المالية وتقريرى مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عنها قبل شهر من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة .

والهيئة فحص الوثائق المشار إليها في الفقرات السابقة أو تكليف جهة متخصصة بهذا الفحص ، وتبلغ الهيئة الشركة بملاحظاتها ، وتطلب إعادة النظر في هذه الوثائق بما يتفق ونتائج الفحص ، فإذا لم تستجب الشركة بذلك التزمت بنفقات نشر الهيئة لملاحظاتها والتعديلات التي طلبتها ، ويتم النشر على الوجه المبين بالفقرة التالية .

ويجب على الشركة نشر ملخص واف للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الاقتشار احدهما على الأقل باللغة العربية .

كما يجب على كل شركة تواجه ظروفًا جوهرية طارئة تؤثر في نشاطها أو في مركزها المالي أن تفصح عن ذلك فوراً وأن تنشر عنه ملخصاً وافياً في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الاقتشار احدهما على الأقل باللغة العربية .

مادة ٧ - على الشركة ومراقبي حساباتها موافاة الهيئة بما تطلبه من بيانات ووثائق للتحقق من صحة البيانات الواردة بنشرات الاكتاب والتقارير الدورية والبيانات والقوائم المالية للشركة .

مادة ٨ - على كل من يرغب في عقد عساية يترتب عليها تجاوز ما يملكه ١٠٪ من الأسهم الاسمية في رأس مال احدى الشركات التي طرحت أسهما لها في اكتاب عام أن يخطر الشركة قبل عقد العملية بأسبوعين على الأقل .

وعلى الشركة خلال أسبوع من تاريخ اخطارها بذلك أن تبلغ به كل مساهم يملك ١٪ على الأقل من رأس مال الشركة .

ويترتب على مخالفة أحكام الفقرة الأولى الغاء العملية دون اخلال بمساءلة المتسبب عن هذه المخالفة .

وتسرى أحكام الفقرات السابقة في حالة عقد عملية يترتب عليها تجاوز ما يملكه أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو أحد العاملين بها من أسهم اسمية ٥٪ من رأس مال الشركة .

ويتعين اتخاذ الاجراءات المشار اليها في هذه المادة قبل عقد كل عملية فيما يجاوز النسبتين المنصوص عليهما في الفقرتين الأولى والخامسة .

وتبين اللائحة التنفيذية أحكام عقد العمليات واجراءات الاخطار والابلاغ .

مادة ٩ - لا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عددا من الأصوات يجاوز الحد الذي تعينه اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - لمجلس إدارة الهيئة بناء على أسباب جدية يديها عدد من المساهمين الذين يملكون ٥٪ على الأقل من أسهم الشركة وبعد التثبت وقف قرارات الجمعية العامة للشركة التي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للاضرار بهم أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم .

وعلى أصحاب الشأن عرض طلب ابطال قرارات الجمعية العامة على هيئة التحكيم المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار ، فاذا انقضت المدة دون اتخاذ هذا الاجراء اعتبر الوقف كأن لم يكن .

مادة ١١ - مع عدم الاخلال بالاعفاءات الضريبية المقررة لأسهم الشركات المقيمة في سوق الأوراق المالية في تاريخ العمل بهذا القانون ، تعفى الأسهم المقيمة في الجداول الميمنة بالبند (أ) من المادة ١٦ من هذا القانون من ضرائب الدفعة النسبية عند الاصدار ومن ضرائب الدفعة النسبية السنوية ، كما تعفى الأرباح الموزعة عن هذه الأسهم من الضريبة العامة على الدخل .

وفى حالة بيع الأسهم بقيمة تزيد على ثمن الشراء تخضع الزيادة لضريبة مقدارها ٢٪ من قيمة الزيادة يدفعها البائع وتحصل هذه الضريبة طبقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير .

مادة ١٢ - يكون اصدار السندات و صكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى سواء كانت اسمية أو لحاملها بموافقة الجمعية العامة للشركة ووفقاً للقواعد والأجراءات التى تينها اللائحة التنفيذية ، ويجب أن تتضمن موافقة الجمعية العامة العائد الذى يغله السند أو الصك أو الورقة وأساس حسابه دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى قانون آخر .

ويجب الحصول على ترخيص من الهيئة فى حالة طرح السندات و صكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى فى اكتاب عام .

مادة ١٣ - يجوز لأصحاب السندات و صكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى ذات الاصدار الواحد فى الشركة تكوين جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويكون لها ممثل قانونى من بين أعضائها يتم اختياره وعزله وفقاً للشروط والأوضاع المينة فى اللائحة التنفيذية ويشترط ألا تكون له أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة وألا تكون له مصلحة متعارضة مع مصلحة أعضاء الجماعة .

ويباشر ممثل الجماعة ما تقتضيه حماية المصالح المشتركة لها سواء فى مواجهة الشركة أو الغير أو أمام القضاء وذلك فى حدود ما تتخذه الجماعة من قرارات فى اجتماع صحيح .

ويتعين اخطار الهيئة بتشكيل هذه الجماعة واسم ممثلها وصور من قراراتها .
وتحدد اللائحة التنفيذية أوضاع وإجراءات دعوة الجماعة للانعقاد ومن له حق الحضور وكيفية الانعقاد ومكانه والتصويت وعلاقة الجماعة بالشركة والهيئة .

مادة ١٤ - مع عدم الاخلال بالاعفاءات الضريبية المقررة للسندات وصكوك التمويل الصادرة من الشركات المقيمة فى سوق الأوراق المالية فى تاريخ العمل بهذا القانون ، تعفى السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة - أيا كانت الجهة المصدرة لها - المقيمة فى الجداول المينة بالبند (١) من المادة ١٦ من هذا القانون من ضريبة الدمغة النسبية عند الأصدار ومن ضريبة الدمغة النسبية السنوية ، كما يعفى عائد هذه الأوراق من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة الصامة على الدخل .

وفى حالة بيع أى من هذه الأوراق بقيمة تزيد على ثمن الشراء ، تخضع الزيادة لضريبة مقدارها ٢٪ من قيمة الزيادة يدفعها البائع وتحصل هذه الضريبة طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير .

الباب الثانى

بورصات الأوراق المالية

مادة ١٥ - يتم قيد وتداول الأوراق المالية فى سوق تسمى بورصة الأوراق المالية .

ولا يجوز قيد الورقة فى أكثر من بورصة ، واستثناء من ذلك قيد الورقة المالية فى بورصتى القاهرة والاسكندرية القائميتين فى تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك برسم قيد واحد يقسم بينهما .

مادة ١٦ - يكون قيد الأوراق المالية فى جداول البورصة بناء على طلب الجهة المصدرة لها ، ويتم قيد الورقة وشطبها بقرار من ادارة البورصة وفقا

للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الهيئة ويتم القيد في نوعين من الجداول :
(أ) جداول رسمية تقيد بها الأوراق المالية الآتية :

١ - أسهم شركات الاكتاب العام التي يتوافر فيها الشرطان الآتيان :

(أ) ألا يقل ما يطرح من الأسهم الاسمية للاكتاب العام عن ٣٠٪ من مجموع أسهم الشركة .

(ب) ألا يقل عدد المكتسبين في الأسهم المطروحة عن مائة وخمسين ولو كانوا من غير المصريين .

وإذا ترتب على تداول أسهم الشركة أن قل عدد المساهمين عن مائة لمدة تجاوز ثلاثة أشهر متصلة أو منفصلة خلال السنة المالية للشركة اعتبرت الأسهم مشطوبة من هذه الجداول بحكم القانون وتقل الى الجداول غير الرسمية .

٢ - السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى التي تطرحها شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم في اكتاب عام على أن تتوافر فيها الشروط الواردة بالبندين أ ، ب من الفقرة السابقة .

٣ - الأوراق المالية التي تصدرها الدولة وتطرح في اكتاب عام .

٤ - الأسهم والأوراق المالية الأخرى لشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام .

(ب) جداول غير رسمية تقيد بها :

١ - الأسهم وغيرها من الأوراق المالية التي لا توافر فيها شروط القيد في الجداول الرسمية .

٢ - الأوراق المالية الأجنبية .

مادة ١٧ - لا يجوز تداول الأوراق المالية المقيدة فى أية بورصة خارجها
والا وقع التداول باطلا .

ويتم الاعلان فى البورصة عن عمليات تداول الأوراق المالية غير المقيدة ،
وذلك وفقا للقواعد التى يصدر بتنظيمها قرار من مجلس ادارة الهيئة .

وعلى البورصة أن توافى الهيئة بالبيانات والتقارير الدورية التى تحددها
اللائحة التنفيذية .

مادة ١٨ - يكون التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة بواسطة
احدى الشركات المرخص لها بذلك ، والا وقع التعامل باطلا ، وتضمن الشركة
سلامة العملية التى تتم بواسطتها ، وتبين اللائحة التنفيذية الأعمال التى يحظر على
الشركة القيام بها .

مادة ١٩ - تمسك كل بورصة سجلا تقيد به الشركات المرخص لها
بالعمل فى مجال الأوراق المالية التى تباشر نشاطها بها ، ويتم القيد مقابل رسم
مقداره عشرة آلاف جنيه واشتراك سنوى مقداره ١٪ من رأس مال الشركة يحدد
أقصى خمسة آلاف جنيه .

مادة ٢٠ - تين اللائحة التنفيذية الأحكام المنظمة لعقد عمليات التداول
والمقاصة والتسوية فى عمليات الأوراق المالية ونشر المعلومات عن التداول .

مادة ٢١ - يجوز بقرار من رئيس البورصة وقف عروض وطلبات التداول
التي ترمى الى التلاعب فى الأسعار .

ويكون له الفاء العمليات التى تعقد بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح والقرارات
الصادرة تنفيذا لها أو التى تتم بسعر لا مبرر له .

كما يجوز له وقف التعامل على ورقة مالية اذا كان من شأن استمرار التعامل
بها الأضرار بالسوق أو المتعاملين فيه .

ولرئيس الهيئة أن يتخذ في الوقت المناسب أيًا من الاجراءات السابقة .

مادة ٢٢ - يجوز لرئيس الهيئة اذا طرأت ظروف خطيرة أن يقرر تعيين حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية بأسعار القفل في اليوم السابق على القرار ، وتفرض هذه الأسعار على المتعاقدين في جميع بورصات الأوراق المالية .

ويبلغ القرار فور اتخاذه الى الوزير ، وللوزير أن يوقف تنفيذه ، ويبين طريقة تعيين الأسعار ومراقبة الأعمال في البورصات .

وللوزير من تلقاء نفسه أن يصدر قرارا بما يتخذ من اجراءات الظروف المشار اليها .

مادة ٢٣ - ينشأ صندوق خاص تكون له الشخصية المعنوية لتأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية .

ويكون انشاء هذا الصندوق بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير واقتراح مجلس ادارة الهيئة .

ويتضمن قرار انشاء الصندوق نظام ادارته وعلاقته بالشركات المشار اليها ونسبة مساهمة كل منها في موارده ، وقواعد انفاق واستثمار هذه الموارد ، والمخاطر التي يؤمنها الصندوق وأسس التعويض عنها .

مادة ٢٤ - يصدر الوزير بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة قرارا بنظام عمولات السمسرة والحدود القصوى لمقابل الخدمات عن العمليات التي تتم في البورصات .

كما يحدد رسوم قيد الأوراق المالية بالبورصة على ألا يتجاوز رسم القيد في الجداول المينة بالبند (أ) من المادة ١٦ من هذا القانون خمسة آلاف جنيه سنويا عن كل اصدار وثلاثة آلاف جنيه سنويا عن كل اصدار للقيد في الجداول المينة بالبند (ب) من المادة المذكورة .

ولا تستحق الرسوم المشار اليها على قيد الأوراق المالية التى تصدرها الدولة .

مادة ٢٥ - تستمر بورصتا القاهرة والاسكندرية فى مباشرة نشاطهما بالشخصية المعنوية المقررة لهما فى تاريخ العمل بهذا القانون ، ويصدر بالأحكام المنظمة لإدارتهما وشؤونهما المالية قرار من رئيس الجمهورية .

والى أن يصدر هذا القرار تطبق على البورصتين النظم المالية والإدارية التى كان معمولاً بها فى التاريخ المبين فى الفقرة السابقة .

مادة ٢٦ - يجوز بترخيص من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إنشاء بورصات تكون لها الشخصية المعنوية الخاصة يقتصر القيد والتداول فيها على نوع أو أكثر من الأوراق المالية ، وتحدد اللائحة التنفيذية الأحكام المنظمة لهذه البورصات والتداول فيها .

الباب الثالث

الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٢٧ - تسرى أحكام هذا الباب على جميع الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية ، ويقصد بها الشركات التى تبشر نشاطها أو أكثر من الأنشطة التالية :

(أ) ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية .

(ب) الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقا مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها .

(ج) رأس المال المخاطر .

(د) المقاصة والتسوية فى معاملات الأوراق المالية .

(هـ) تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار .

(و) السمسة في الأوراق المالية .

ويجوز للوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة إضافة أنشطة أخرى تتصل
بمجال الأوراق المالية .

وتقدم طلبات تأسيس هذه الشركات الى الهيئة ، وتبين اللائحة التنفيذية
اجراءات وأوضاع تأسيسها والأحكام المنظمة لعملها والأعمال التي تدخل في تلك
الأنشطة .

مادة ٢٨ - لا يجوز مزاولة الأنشطة المنصوص عليها في المادة السابقة
الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة والقييد بالسجل المعد لديها لهذا
الغرض .

وتصدر الهيئة قرارها بالبت في طلب الترخيص خلال ستين يوما على الأكثر
من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة اليها ، وفي حالة رفض الطلب يجب أن يكون
القرار مسببا ، ويكون التظلم منه أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في الباب
الخامس من هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات ورسوم منح الترخيص بما لا يجاوز
عشرة آلاف جنيه .

ويضع مجلس إدارة الهيئة نموذج الترخيص وبيانات السجل .

وعلى رئيس الهيئة وقف أى نشاط خاضع لأحكام هذا القانون اذا تمت
مزاولته دون ترخيص ، ويجوز أن يتضمن قرار الوقف غلق المكان الذي تتم مزاولة
النشاط فيه بالطريق الإداري .

مادة ٢٩ - يشترط لمنح الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة ما يأتي : -

(أ) أن يكون طالب الترخيص شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم .

(ب) أن يقتصر غرض الشركة على مزاولة نشاط أو أكثر من الأنشطة المبينة في المادة ٢٧ من هذا القانون .

(ج) ألا يقل رأس مال الشركة المصدر وما يكون مدفوعا منه عند التأسيس عن الحد الأدنى الذي تحدده اللائحة التنفيذية بحسب نوع الشركة وغرضها .

(د) أن يتوافر في القائمين على ادارة الشركة الخبرة والكفاءة اللازمة لعملها على النحو الذي يصدر به قرار من مجلس ادارة الهيئة .

(هـ) أداء تأمين يحدد قيمته والقواعد والاجراءات المنظمة للخصم منه واستكمالها وادارة حصيلته ورده قرار من مجلس ادارة الهيئة .

(و) ألا يكون قد سبق الحكم على أحد مؤسسي الشركة أو مديريها أو أحد أعضاء مجلس الادارة خلال الخمس السنوات السابقة على تقديم طلب الترخيص بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو احدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو الحكم بافلاس ، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

مادة ٣٠ - يجوز وقف نشاط الشركة اذا خالفت أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة تنفيذا له أو اذا فقدت أى شرط من شروط الترخيص ولم تقم بعد انذارها بازالة المخالفة أو استكمال شروط الترخيص خلال المدة وبالشروط التي يحددها رئيس الهيئة .

ويصدر بالوقف قرار مسبب من رئيس الهيئة لمدة لا تجاوز ثلاثين يوما ،
ويحدد القرار ما يتخذ من اجراءات خلال مدة الوقف ، ويسلم القرار للشركة
أو تخطر به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويعلن عن ذلك فى
صحيفتين صباحيتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة الشركة .

فاذا انتهت هذه المدة دون قيام الشركة بازالة الأسباب التى تم الوقف من
أجلها ، تعين عرض الأمر على مجلس ادارة الهيئة لاصدار قرار بالغاء الترخيص .
مادة ٣١ - لمجلس ادارة الهيئة اذا قام خطر يهدد استقرار سوق رأس
المال أو مصالح المساهمين فى الشركة أو المتعاملين معها أن يتخذ ما يراه من
التدابير الآتية :

- (أ) توجيه تنبيه الى الشركة .
- (ب) منع الشركة من مزاولة كل أو بعض الأنشطة المرخص لها بنزاولتها .
- (ج) مطالبة رئيس مجلس ادارة الشركة بدعوة المجلس الى الانعقاد للنظر
فى أمر المخالفات المنسوبة الى الشركة واتخاذ اللازم نحو ازالتها
ويحضر اجتماع مجلس الادارة فى هذه الحالة ممثل أو أكثر عن الهيئة .
- (د) تعيين عضو مراقب فى مجلس ادارة الشركة وذلك للمدة التى يحددها
مجلس ادارة الهيئة ويكون لهذا العضو المشاركة فى مناقشات المجلس
وتسجيل رأيه فيما يتخذ من القرارات .
- (هـ) حل مجلس الادارة وتعيين مفوض لادارة الشركة مؤقتا لحين تعيين
مجلس ادارة جديد بالادارة القانونية المقررة .
- (و) الزام الشركة المخالفة بزيادة قيمة التأمين المودع منها .

مادة ٣٢ - يكون التظلم من القرارات الصادرة وفقا لأحكام المواد السابقة أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها فى الباب الخامس من هذا القانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ صاحب الشأن بالقرار أو علمه به .
ولا تقبل الدعوى بطلب العاء تلك القرارات قبل التظلم منها طبقا للفقرة السابقة .

مادة ٣٣ - لا يجوز لأية شركة وقف نشاطها أو تصفية عملياتها الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة ، وذلك بعد التثبت من أن الشركة أبرأت ذمتها نهائيا من التزاماتها وفقا للشروط والاجراءات التى يحددها مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٣٤ - على كل من يباشر فى تاريخ العمل بهذا القانون أحد الأنشطة المنصوص عليها فى المادة (٢٧) منه أن يعدل أوضاعه وفقا لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويجوز بقرار من مجلس ادارة الهيئة مد هذه المدة ستة أشهر أخرى .

الفصل الثانى

صناديق الاستثمار

مادة ٣٥ - يجوز انشاء صناديق استثمار تهدف الى استثمار المدخرات فى الأوراق المالية فى الحدود ووفقا للأوضاع التى تينها اللائحة التنفيذية .

ولمجلس ادارة الهيئة أن يرخص للصندوق بالتعامل فى القيم المالية المنقولة الأخرى ، أو فى غيرها من مجالات الاستثمار طبقا للقواعد والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة المساهمة برأس مال نقدي ، وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارته من غير المساهمين فيه ، أو المتعاملين معه ، أو ممن تربطهم به علاقة أو مصلحة .

وعلى الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه إلى إحدى الجهات المتخصصة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٦ - يحدد النظام الأساسي لصندوق الاستثمار النسبة بين رأس ماله المدفوع وبين أموال المستثمرين بما لا يجاوز ما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويصدر الصندوق مقابل هذه الأموال أوراقا مالية في صورة وثائق استثمار يشارك حاملوها في نتائج استثمارات الصندوق .

ويتم الاكتاب في هذه الوثائق عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير .

ويضع مجلس إدارة الهيئة اجراءات اصدار تلك الوثائق واسترداد قيمتها والبيانات التي تتضمنها وقواعد قيدها وتداولها في البورصة .

مادة ٣٧ - يجب أن تتضمن نشرات الاكتاب في وثائق الاستثمار التي تطرحها صناديق الاستثمار للاكتاب العام ، البيانات الاضافية الآتية :

١ - السياسات الاستثمارية .

٢ - طريقة توزيع الأرباح السنوية واسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية .

٣ - اسم الجهة التي تتولى إدارة نشاط الصندوق وملخص واف عن أعمالها

السابقة .

٤ - طريقة التقييم الدوري لأصول الصندوق واجراءات استرداد قيمة

وثائق الاستثمار .

مادة ٣٨ - يحتفظ بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أموالا فيها لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري ، على ألا يكون هذا البنك مالكا أو مساهما في الشركة المالكة للصندوق ، أو الشركة التي تتولى إدارة نشاطه ، وعلى أن يقدم الصندوق إلى الهيئة بيانا عن تلك الأوراق معتمدا من البنك على النموذج الذي يضعه مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٣٩ - يجب إخطار رئيس الهيئة بالقرارات التي تصدر بتعيين أعضاء مجالس الإدارة والمديرين المسؤولين عن الإدارة العامة لأعمال الصندوق وبجميع البيانات المتعلقة بها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرارات المشار إليها ، ويتم الإخطار على النموذج الذي تضعه الهيئة .

ولمجلس إدارة الهيئة للحفاظ على سلامة أموال المستثمرين بالصندوق أن يصدر قرارا مسببا باستبعاد أى من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين المشار إليهم .

ولصاحب الشأن التظلم من قرار استبعاده أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

مادة ٤٠ - يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات يختاران من بين المقيدين في سجل يعد لهذا الغرض بالتشاور بين الهيئة والجهاز المركزي للمحاسبات ، ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من صندوقين في وقت واحد .

وتسرى أحكام المادة (٦) من هذا القانون على الصندوق ولو لم يطرح أوراقا مالية للاكتاب العام .

مادة ٤١ - يجوز للبنوك وشركات التأمين ترخيص من الهيئة بعد موافقة البنك المركزي المصري ، أو الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين ، حسب الأحوال ، أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الاستثمار ، وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وأحكام وضوابط مباشرة ذلك النشاط وإشراف الهيئة عليه .

الباب الرابع

الهيئة العامة لسوق المال

مادة ٤٢ - الهيئة العامة لسوق المال هيئة عامة تتبع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مقرها مدينة القاهرة ، ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة انشاء فروع ومكاتب لها داخل وخارج البلاد .

مادة ٤٣ - تتولى الهيئة - فضلا عن الاختصاصات المقررة لها فى أى تشريع آخر - تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولها ابرام التصرفات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أغراضها وعلى الأخص :

١ - تنظيم وتنمية سوق رأس المال ، ويجب أخذ رأى الهيئة فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بسوق رأس المال .

٢ - تنظيم أو الاشراف على دورات تدريبية للعاملين فى سوق رأس المال أو الراغبين فى العمل به .

٣ - الاشراف على توفير ونشر المعلومات والبيانات الكافية عن سوق رأس المال والتحقق من سلامتها ووضوحها وكشفها عن الحقائق التى تعبر عنها .

٤ - مراقبة سوق رأس المال للتأكد من أن التعامل يتم على أوراق مالية سليمة ، وأنه غير مشوب بالغش أو النصب ، أو الاحتيال ، أو الاستغلال ، أو المضاربات الوهمية .

٥ - اتخاذ ما يلزم من اجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٤٤ - مجلس ادارة الهيئة ، هو السلطة المختصة بشئونها وتصريف
أمورها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات نهائية لمباشرة اختصاصات الهيئة
وتحقيق أغراضها ، وعلى الأخص :

١ - وضع السياسة التى تسير عليها ممارسة اختصاصاتها وما يتصل بذلك
من خطط وبرامج .

٢ - وضع قواعد التفتيش والرقابة على الشركات الخاضعة لأحكام هذا
القانون .

٣ - تحديد مقابل الخدمات التى تقدمها الهيئة .

٤ - وضع قواعد الاستعانة بالخبراء وطلب الاستشارات التى تعين الهيئة
على قيامها بوظائفها .

٥ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة .

ويكون لمجلس الادارة بالنسبة الى الهيئة الاختصاصات المقررة بالقانون
رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦

ولمجلس الادارة أن يعهد الى عضو أو أكثر من بين أعضائه القيام بمهمة
محددة .

مادة ٤٥ - يشكل مجلس ادارة الهيئة من :

رئيس الهيئة	رئيسا
نائب رئيس الهيئة	نائباً للرئيس
نائب محافظ البنك المركزى	عضوا

وأربعة أعضاء من ذوى الخبرة يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم لمدة سنتين قابلة للتجديد ، قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير •

ويصدر بتعيين رئيس الهيئة ونائبه وتحديد المعاملة المالية لهما قرار من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى •

مادة ٤٦ - يتولى رئيس الهيئة ادارتها ونصرف أمورها ويمثلها أمام القضاء وفي مواجهة الغير ، وله أن يفوض واحدا أو أكثر من شاغلي الوظائف العليا بعض اختصاصاته •

مادة ٤٧ - تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

(أ) الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة •

(ب) الرسوم التي تحصلها الهيئة طبقا لأحكام هذا القانون •

(ج) مقابل الخدمات التي تقدمها •

(د) الغرامات التي يحكم بها تطبيقا لأحكام هذا القانون •

(هـ) القروض والمنح المحلية والخارجية التي يوافق عليها مجلس ادارة الهيئة بعد اعتمادها من السلطة المختصة قانونا •

مادة ٤٨ - تكون للهيئة موازنة مستقلة وتبدأ السنة المالية لها مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ، ويكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها من حصيلة الغرامات والرسوم ومقابل الخدمات وسائر الإيرادات عن نشاطها ، ويرحل رصيد هذا الحساب من سنة الى أخرى ، وتنظم اللائحة المالية للهيئة استخدامات هذا الحساب على أن ينعكس ما يتم استخدامه من حصيلة هذا الحساب إيرادا ومصروفا على موازنة الهيئة وحسابها الختامي •

مادة ٤٩ - يكون لموظفى الهيئة الدين يصدر بتحديد أسمائهم أو وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير صفة الضبطية القضائية فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولهم فى سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات فى مقر الشركة ، أو مقر البورصة ، أو الجهة التى توجد بها .

وعلى المسئولين فى الجهات المشار اليها أن يقدموا الى الموظفين المذكورين البيانات والمستخرجات وصور المستندات التى يطلبونها لهذا الغرض .

الباب الخامس

تسوية المنازعات

مادة ٥٠ - تشكل بقرار من الوزير لجنة المتظلمات برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية اثنين من مستشارى مجلس الدولة ، يختارهم المجلس وأحد شاغلى وظائف مستوى الادارة العليا بالهيئة ، يختاره رئيسها وأحد ذوى الخبرة يختاره الوزير .

مادة ٥١ - تختص اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة بنظر المتظلمات التى يقدمها أصحاب الشأن من القرارات الادارية التى تصدر من الوزير أو الهيئة ، طبقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وفى ما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون ، يكون ميعاد التظلم من القرار ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار أو العلم به .

وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات نظر التظلم والبت فيه ، ويكون قرار اللجنة بالبت فى التظلم نهائيا وناقذا ، ولا تقبل الدعوى بطلب الغاء تلك القرارات قبل التظلم منها .

مادة ٥٢ - يتم الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون فيما بين المتعاملين في مجال الأوراق المالية عن طريق التحكيم دون غيره .

وتشكل هيئة التحكيم بقرار من وزير العدل برئاسة أحد نواب رؤساء محاكم الاستئناف وعضوية محكم عن كل من طرفي النزاع ، وإذا تعدد أحد طرفي النزاع وجب عليهم اختيار محكم واحد .

ويكون الطعن في الأحكام التي تصدرها هيئة التحكيم أمام محكمة الاستئناف المختصة .

وفي جميع الأحوال تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة ما لم تقرر محكمة الطعن وقف تنفيذها .

مادة ٥٣ - يقوم رئيس هيئة التحكيم خلال عشرة أيام من تاريخ اختيار الخصوم لمحكميهم بتحديد ميعاد الجلسة التي ينظر فيها النزاع ومكان انعقادها ، وعلى مكتب التحكيم اعلان جميع الخصوم بميعاد ومكان الجلسة المحددة لنظره قبل هذه الجلسة بأسبوع على الأقل .

مادة ٥٤ - يكون اعلان جميع الأوراق المتعلقة بالتحكيم والاطارات التي يوجهها مكتب التحكيم برقيا أو بالبريد المسجل المستعجل مع علم الوصول .

مادة ٥٥ - تنظر هيئة التحكيم النزاع على وجه السرعة ودون تقييد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية الا ما تعنى منها بالضمانات والمبادئ الأساسية في التقاضي ، وعليها أن تصدر حكمها في مدة لا تتجاوز شهرا .

مادة ٥٦ - اذا لم يحضر أحد الخصوم بعد اعلانه بميعاد الجلسة ، فلهيئة التحكيم أن تقضى في النزاع في غيبته .

مادة ٥٧ - يجب أن يبين في طلب التحكيم أسماء الخصوم وممثلهم القانونيين ، واسم المحكم وموضوع النزاع وطلبات المدعى ، ويرفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له ، وما يفيد سداد رسم التحكيم .

مادة ٥٨ - ينشأ بالهيئة مكتب للتحكيم يتولى تلقي طلبات التحكيم وتأييدها ، وعليه خلال أسبوع من تاريخ تلقي الطلب اخطار الطرف الآخر بصورة من الطلب لاختيار محكم له خلال أسبوعين من تاريخ اخطاره ، فإذا انقضت هذه المدة دون ابلاغ المكتب باسم المحكم الذي اختاره وصفته وعنوانه ، قام وزير العدل باختيار مستشار من إحدى الهيئات القضائية محكما عنه .

مادة ٥٩ - تسرى على رسوم التحكيم القواعد المقررة في قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية ، وذلك بحد أقصى مقداره مائة ألف جنيه .

مادة ٦٠ - يصدر حكم هيئة التحكيم بأغلبية الآراء .

ويجب أن يكون الحكم مكتوبا وأن يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لأقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره ، ويوقع الحكم كل من رئيس هيئة التحكيم وأمين السر ، ويودع الحكم مكتب التحكيم وعلى المكتب اخطار الخصوم بالاليداع .

ويسلم المكتب الى من صدر الحكم لصالحه صورة منه مزيلة بالصيغة التنفيذية .

مادة ٦١ - ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم الى هيئة التحكيم التي أصدرته .

مادة ٦٢ - تحدد اللائحة التنفيذية قواعد تنظيم أتعاب ومصرفات المحكمين ولجنة التظلمات .

الباب السادس

العقوبات

مادة ٦٣ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ، منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من باشر نشاطا من الأنشطة الخاضعة لأحكام هذا القانون دون أن يكون مرخصا له فى ذلك .

٢ - كل من طرح للاكتتاب أوراقا مالية أو تلقى عنها أموالا بأية صورة بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

٣ - كل من أثبت عمدا فى نشرات الاكتتاب أو أوراق التأسيس أو الترخيص أو غير ذلك من التقارير أو الوثائق أو الاعلانات المتعلقة بالشركة بيانات غير صحيحة أو مخالفة لأحكام هذا القانون أو غير فى هذه البيانات بعد اعتمادها من الهيئة أو عرضها عليها .

٤ - كل من أصدر عمدا بيانات غير صحيحة عن الأوراق المالية التى تتلقى الاكتتاب فيها جهة مرخص لها بتلقى الاكتتابات .

٥ - كل من زور فى سجلات الشركة أو أثبت فيها عمدا وقائع غير صحيحة أو عرض تقارير على الجمعية العامة للشركة تتضمن بيانات كاذبة .

٦ - كل من عمل على قيد سعر غير حقيقى أو عملية صورية أو حاول بطريق التدليس التأثير على أسعار السوق .

٧ - كل من قيد فى البورصة أوراقا مالية بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٦٤ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أفشى سرا اتصل به بحكم عمله تطبيقا لأحكام هذا القانون ، أو حقق نفعاً منه هو أو زوجه أو أولاده أو أثبت في تقاريره وقائع غير صحيحة ، أو أغفل في هذه التقارير وقائع تؤثر في نتائجها .

مادة ٦٥ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد أرقام ٦ ، ٧ ، ١٧ ، ٣٣ ، ٣٩ ، والفقرة الثانية من المادة (٤٩) من هذا القانون .

مادة ٦٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، كل من يتصرف في أوراق مالية على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون .

ويعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مدير الشركة الذى يخالف أحكام الفقرة الثانية من المادة (٨) من هذا القانون .

مادة ٦٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ، منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من يخالف أحد الأحكام المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٦٨ - يعاقب المسئول عن الادارة الفعلية بالشركة ، بالعقوبات المقررة عن الأفعال التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

وتكون أموال الشركة ضامنة في جميع الأحوال للوفاء بما يحكم به من غرامات مالية .

مادة ٦٩ - يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة ، الحكم بالحرمان من مزاولة المهنة أو بحظر مزاولة النشاط الذي وقعت الجريمة بمناسبةه ، وذلك لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .
ويكون الحكم بذلك وجوبيا في حالة العود .

الباب السابع

الاطلاع والرسوم

مادة ٧٠ - لكل ذي مصلحة طلب الاطلاع لدى الهيئة على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة والحصول على بيانات أو صور منها مصدق عليها ، وذلك مقابل مائة جنيه عن كل وثيقة أو بيان في حالة الاطلاع ومائتي جنيه عن كل صورة .

مادة ٧١ - يقدم طلب الاطلاع أو الحصول على صور من الوثائق أو البيانات الى الهيئة مرفقا به ما يفيد دفع المبلغ المقرر على أن يبين في الطلب صفة مقدمه والوثيقة أو البيان الذي يطلب الاطلاع عليه ، أو الحصول على صورة منه والغرض المراد استخدامه فيه .

وللهيئة رفض الطلب اذا كان من شأن اذاعة البيانات أو الصور المطلوبة الحاق ضرر بالشركة أو الاخلال بالمصلحة العامة أو بمصالح المستثمرين .

مادة ٧٢ - تؤدي الشركة التي يتم تأسيسها طبقا لأحكام هذا القانون الى الهيئة رسما للتأسيس بواقع واحد في الألف من قيمة رأسمالها المصدر بحد أدنى خمسة آلاف جنيه وبعد أقصى خمسة عشر ألف جنيه ، ومقابلا سنويا

للخدمات التى تؤديها الهيئة بواقع اثنين فى المائة من قيمة رأسمال الشركة المصدر
بحد أدنى ألف جنيه وبحد أقصى خمسة آلاف جنيه .

مادة ٧٣ - - تؤدى الشركات التى تصدر أوراقا مالية رسما للهيئة بواقع
واحد فى الألف من قيمة كل اصدار بحد أقصى عشرة آلاف جنيه .

الباب الثامن

اتحادات العاملين فى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

مادة ٧٤ - يجوز للعاملين فى أى شركة من شركات المساهمة أو شركات
التوصية بالأسهم تأسيس اتحاد يسمى « اتحاد العاملين المساهمين » يكون له
الشخصية المعنوية ، ويتملك لصالحهم بعض أسهم الشركة بموافقة جماعة المؤسسين
للشركة أو جمعياتها العامة غير العادية ، حسب الأحوال ، دون اخلال بحق الاتحاد
فى شراء الأسهم المقيدة أو المتداولة فى بورصة الأوراق المالية .

وتبين اللائحة التنفيذية على الأخص ما يأتى :

١ - الشروط الواجب توافرها فى الشركات التى يكون للعاملين فيها الحق
فى انشاء الاتحاد .

٢ - أنواع الأسهم التى يسكن لأعضاء الاتحاد تملكها ، واجراءات تقويمها
وأحكام وشروط تداولها ، والتنازل عنها وحقوق العاملين بالنسبة لها أثناء
مدة خدمتهم وعند انتهاء الخدمة .

٣ - الشروط الواجب توافرها فى الاتحاد واختصاصاته والجهة المختصة
بإدارته ووسائل هذه الإدارة .

٤ - الموارد المالية الذاتية للاتحاد •

ويجوز للاتحاد الحصول على قروض أو منح أو إعانات للفرض الذى أنشئ
من أجله •

مادة ٧٥ - يتم انشاء الاتحاد بقرار من الهيئة العامة لسوق المال ، ويتم
تسجيله وشطبه لدى الهيئة ، وفقا للقواعد والأحكام والشروط التى تبينها اللائحة
التنفيذية •

ويصدر بنموذج النظام الأساسى للاتحاد قرار من مجلس ادارة الهيئة
العامة لسوق المال •